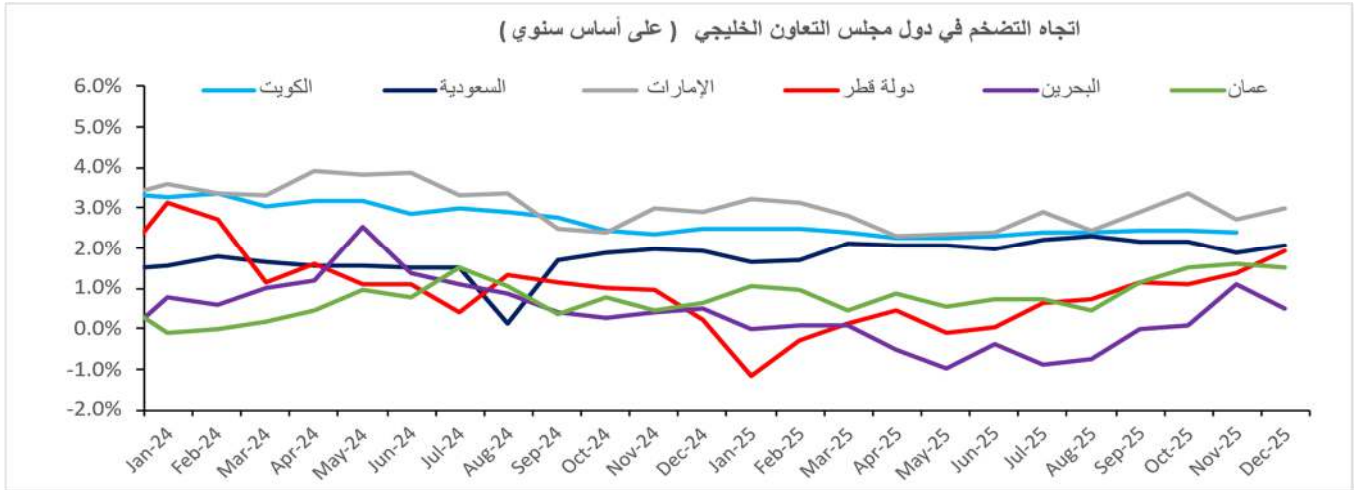


فبراير 2026

تقرير كامكو إنفست حول مستجدات التضخم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

استقرار التضخم في الدول الخليجية عند مستويات منخفضة خلال العام 2025...

حافظت معدلات التضخم في الدول الخليجية على استقرارها وظلت محصورة ضمن نطاق محكم طوال العام 2025، مواصلة بذلك نمط راسخ من الاستقرار الذي تميزت به اقتصادات هذه الدول خلال السنوات الأخيرة. وعلى نطاق أوسع، تراجعت معدلات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام 2025، وذلك على الرغم من استمرارها عند مستويات أعلى مقارنة بالدول الخليجية. وعلى صعيد الدول المستوردة للنفط ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تراجع معدل التضخم في العام 2025 نتيجة لتراجع أسعار الغذاء، الأمر الذي ساهم في تيسير السياسات النقدية التي كانت قد طبقت في الأصل للحد من الضغوط التضخمية. ووفقاً للبنك الدولي، من المتوقع أن تتسم معدلات التضخم الكلي في المنطقة بالاستقرار بصفة عامة خلال عامي 2026-2027، مع ترجيح أن يقابل ارتفاع التضخم في الدول المصدرة للنفط من خارج مجلس التعاون الخليجي انخفاض معدلات التضخم لدى الدول المستوردة للنفط في المنطقة. ومن المنتظر أن يفضي هذا الانحسار المتوقع للضغوط التضخمية إلى مزيد من التيسير في السياسات النقدية، بما يعزز وتيرة النمو الاقتصادي في مختلف أنحاء المنطقة. وعلى مستوى الدول الخليجية الست، سجلت دبي ارتفاعاً بنسبة 3.0 في المائة في متوسط معدل التضخم السنوي خلال العام 2025، والذي جاء أعلى قليلاً مقارنة بالمتوسط البالغ 2.9 في المائة في العام 2024.



المصدر: بلومبيرج وبحث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

أما فيما يتعلق بأداء التضخم العالمي، بلغ متوسط التضخم على مستوى العالم نحو 4.1 في المائة في العام 2025، ومن المتوقع أن يتراجع إلى 3.8 في المائة في العام 2026 ثم إلى 3.4 في المائة في العام 2027، وذلك وفقاً لأحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان آفاق الاقتصاد العالمي. وفي تقريره الأخير، أشار الصندوق إلى أن التضخم العالمي ظل إلى حد كبير مستقراً على مدار العام 2025، وذلك على الرغم من تسجيل التضخم الاساسي لارتفاع هامشي.

وسجل التضخم في الولايات المتحدة نمواً بوتيرة معتدلة خلال العام 2025، إذ بلغ 2.7 في المائة على أساس سنوي، لينتهي العام متجاوزاً المستوى المستهدف الذي حدده مجلس الاحتياطي الفيدرالي والبالغ 2 في المائة. وقد ساهم تصاعد الضغوط السعرية على عدد من البنود ذات الثقل الوزني الكبير ضمن سلة مؤشر التضخم، مثل المواد الغذائية والملابس ومرافق الغاز، في دفع المعدل العام للارتفاع خلال العام.

وفي المقابل، سجل مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي زيادة محدودة على أساس سنوي بلغت 0.3 في المائة في ديسمبر 2025. كما أدت الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على الواردات إلى الإبقاء على مستويات التضخم عند مستويات مرتفعة نسبياً خلال العام. ووفقاً لمختبر الميزانية في جامعة بيل، بلغ متوسط الرسوم الجمركية الفعلية على الواردات الأميركية أعلى مستوياته منذ ثلاثينيات القرن الماضي، مرتفعاً من 2 في المائة إلى 18 في المائة في العام 2025. وعلى صعيد المقارنة، بلغ متوسط معدل التضخم السنوي في منطقة الاتحاد الأوروبي 1.9 في المائة في ديسمبر 2025، متراجعاً من 2.7 في المائة في ديسمبر 2024. وساهمت مجموعة الخدمات بأعلى نسبة في معدل التضخم السنوي لمنطقة اليورو في ديسمبر 2025، إذ ارتفعت بنسبة 1.5 في المائة، تلتها مجموعة الأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ، التي سجلت زيادة قدرها 0.5 في المائة خلال نفس الفترة.

وفي المقابل، سجلت معدلات التضخم في بقية الدول الخليجية بصفة عامة معدلات نمو أقل مقارنة بدبي. إذ بلغ متوسط التضخم السنوي في الكويت نحو 2.4 في المائة في نوفمبر 2025، بينما سجل متوسط معدل التضخم السنوي في السعودية ارتفاعاً بنسبة 2.1 في المائة خلال العام 2025.

أسعار المواد الغذائية العالمية

شهدت أسعار الغذاء العالمية نمواً بوتيرة معتدلة بصفة عامة خلال العام 2025. إذ ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بنسبة 2.3 في المائة على أساس سنوي خلال العام، إلا أنه ظل أدنى بنسبة 22.4 في المائة مقارنة بمستويات الذروة المسجلة في مارس 2022. وبصفة عامة، بلغ متوسط المؤشر 127.2 نقطة خلال العام 2025، أي أعلى بنسبة 4.3 في المائة مقارنة بالمتوسط المسجل في العام 2024. ويعزى ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً إلى زيادة مؤشر أسعار اللحوم خلال العام بنسبة سنوية بلغت 5.1 في المائة في المتوسط، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تشدد الإمدادات العالمية. وارتفعت أسعار اللحوم، ولا سيما لحوم الأبقار، نتيجة حالة عدم اليقين التي سادت الأسواق المرتبطة بالمخاوف من تفشي أمراض الحيوانات والتوترات الجيوسياسية. كما شهدت أسعار اللحوم البقرية والضأن على مستوى العالم ارتفاعاً حاداً خلال العام 2025، بدعم من قوة الطلب على الواردات وقلة توافر الصادرات خلال العام.

وبلغت قراءة مؤشر أسعار الزيوت النباتية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة 161.6 نقطة في المتوسط، بنمو سنوي بلغت نسبته 17.1 في المائة خلال العام 2025، ليصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في ثلاثة أعوام في ظل شح الإمدادات العالمية. ويعزى الأداء القوي للمؤشر خلال العام جزئياً إلى ارتفاع أسعار زيت النخيل عالمياً، بدعم من التوقعات التي أشارت إلى تباطؤ الإنتاج الموسمي في جنوب شرق آسيا، وهو ما فاق أثر زيادة الإنتاج والمخزونات في ماليزيا التي جاءت أعلى من المتوقع. وفي المقابل، سجل مؤشر أسعار السكر تراجعاً سنوياً بنسبة 17 في المائة خلال العام 2025، ليبلغ في المتوسط 104.3 نقطة، مسجلاً أدنى مستوى سنوي له خلال خمسة أعوام، متأثراً بوفرة الإمدادات المتاحة للتصدير في الأسواق العالمية.

تخفيضات أسعار الفائدة في الدول الخليجية والتضخم

من المتوقع أن يواصل التباطؤ الذي شهده التضخم العالمي في العام 2025 مساره الهبوطي خلال عامي 2026 و2027، وفقاً لصندوق النقد الدولي. وأدى هذا التراجع الذي شهدته الضغوط التضخمية خلال العام 2025 إلى قيام صناع السياسات النقدية في البنوك المركزية إلى خفض أسعار الفائدة خلال العام.

إذ قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بخفض سعر الفائدة على القروض ثلاث مرات في العام 2025، وجاءت جميع التخفيضات خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من العام، مدفوعة بالدرجة الأولى بالمخاوف المتعلقة بسوق العمل الأميركي أكثر من

ارتباطها بمخاطر التضخم الناجم عن الرسوم الجمركية. وعلى النقيض من ذلك، قام البنك المركزي الأوروبي قام البنك المركزي الأوروبي سلسلة من أربع تخفيضات في أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس خلال النصف الأول من العام 2025، حيث خفض سعر فائدة تسهيلات الإيداع من 3.0 في المائة إلى 2.0 في المائة. وفي النصف الثاني من العام، أبقى البنك المركزي الأوروبي على هذا السعر عند 2.0 في المائة خلال أربعة اجتماعات متتالية بدأت في يونيو 2025. وقد عكست تخفيضات أسعار الفائدة التي أجراها البنك المركزي الأوروبي في النصف الأول من العام الاستقرار التدريجي للتضخم في منطقة اليورو، والذي بلغ متوسطه 1.9 في المائة في ديسمبر 2025.

وواصلت البنوك المركزية في الدول الخليجية مواءمة تعديلات أسعار الفائدة مع تحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي طوال العام، نظراً لارتباط معظم عملات دول المجلس بالدولار الأميركي، باستثناء الكويت التي تربط عملتها بسلة عملات تتضمن الدولار الأمريكي. وعقب أحدث تعديل ادخله الاحتياطي الفيدرالي على سياساته النقدية في ديسمبر 2025 بخفضه لسعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، سارعت البنوك المركزية الخليجية إلى مواكبة هذه الخطوة. إذ خفض مصرف الإمارات المركزي سعر الأساس على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 3.65 في المائة. وبالمثل، خفض البنك المركزي السعودي (ساما) سعر إعادة الشراء بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.25 في المائة، في حين خفض مصرف قطر المركزي سعر إعادة الشراء إلى 4.10 في المائة. كما خفض مصرف البحرين المركزي سعر الإيداع لليلة واحدة بمقدار 25 نقطة أساس ليبلغ 4.25 في المائة في ديسمبر 2025، وخفض البنك المركزي العماني سعر إعادة الشراء بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.25 في المائة خلال الفترة ذاتها. وشملت هذه الإجراءات أيضاً الكويت، التي خفضت معدل الخصم إلى 3.5 في المائة بتنفيذ خفض قدره 25 نقطة أساس في ديسمبر 2025.

| التوقعات | | فعلي | | | مؤشر أسعار المستهلك |
|----------|------|------|------|------|------------------------------|
| 2027 | 2026 | 2025 | 2024 | 2023 | النسبة المئوية على أساس سنوي |
| 1.3% | 0.8% | 0.3% | 0.9% | 0.1% | البحرين |
| 2.1% | 2.2% | 2.2% | 2.9% | 3.6% | الكويت |
| 2.0% | 1.5% | 0.9% | 0.6% | 1.0% | عمان |
| 2.3% | 2.6% | 0.1% | 1.2% | 3.1% | قطر |
| 2.0% | 2.0% | 2.1% | 1.7% | 2.3% | السعودية |
| 2.0% | 2.0% | 1.6% | 1.7% | 1.6% | الإمارات |

المصدر: صندوق النقد الدولي وبحث كامكو إنفست

الكويت

كشفت أحدث قراءة لمؤشر أسعار المستهلكين في الكويت عن شهر نوفمبر 2025 تسجيل ارتفاعاً سنوياً بنسبة 2.4 في المائة، وهو مستوى يتطابق مع متوسط النمو البالغ 2.4 في المائة المسجل خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في نوفمبر 2025، وذلك وفقاً للبيانات الحكومية الرسمية. وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة مؤشر الأغذية والمشروبات بنسبة 5.7 في المائة، وتبعه كل من مؤشري الخدمات والخدمات المتنوعة الذي سجل ارتفاعاً سنوياً بنسبة 6.5 في المائة. وفي المقابل، ظل المؤشر الفرعي لخدمات السكن، والذي يتميز بأعلى ثقل وزني ضمن سلة مؤشر الأسعار في الكويت، مستقراً خلال الشهر، وسجل نمواً محدوداً قدره 0.9 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 123.9 نقطة بنهاية نوفمبر 2025. ويعزى ارتفاع أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بصفة رئيسية إلى زيادة تكاليف اللحوم والدواجن، إضافة إلى منتجات الحليب والأجبان والبيض. وبالمثل، استند ارتفاع مؤشر الملابس والأحذية إلى الزيادة العامة لأسعار هذه الفئات خلال الفترة.

وسجل تضخم مجموعة الأثاث والمعدات وصيانة المنازل، ثالث أكبر المكونات من حيث الثقل الوزني، ارتفاعاً سنوياً بنسبة 2.1 في المائة في نوفمبر 2025. وفي المقابل، ظلت الأسعار ضمن مجموعة التعليم بالكويت مستقرة إلى حد كبير، مسجلة زيادة هامشية لا تتجاوز 0.6 في المائة على أساس سنوي خلال الشهر ذاته.

وبالمقارنة، ارتفعت أسعار مؤشر النقل، الذي يحمل ثقل وزني نسبته 7.5 في المائة، بنسبة 0.4 في المائة على أساس سنوي، ويعزى ذلك إلى استقرار أسعار شراء السيارات وتشغيل معدات النقل الشخصي خلال نوفمبر 2025. وعلى صعيد الأداء الشهري، سجل مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت نمواً محدوداً بنسبة 0.1 في المائة على أساس شهري في نوفمبر 2025، بما يعكس الاستقرار العام للأسعار عبر المجموعات الرئيسية للمؤشر. وارتفعت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.2 في المائة على أساس شهري، في حين ظلت أسعار مجموعة خدمات السكن، أكبر المكونات من حيث الثقل الوزني، دون تغيير عند 0.0 في المائة في نوفمبر 2025 مقارنةً بآكتوبر 2025.

السعودية

ظل نمو التضخم الإجمالي في السعودية مستقراً وتحت السيطرة خلال العام 2025، إذ بلغ في المتوسط مستوى أعلى قليلاً من حاجز 2 في المائة. وسجل متوسط مؤشر أسعار المستهلكين السنوي ارتفاعاً بنسبة 2.0 في المائة للعام بأكمله، بينما سجل المؤشر في ديسمبر 2025 نمواً سنوياً قدره 2.1 في المائة مقارنةً بديسمبر 2024. وجاء ارتفاع المؤشر بوتيرة معتدلة مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة أسعار مجموعتين رئيسيتين. إذ ارتفعت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، التي تمثل أعلى ثقل وزني في المؤشر، بنسبة 6.1 في المائة خلال العام 2025. وبالتزامن مع ذلك، سجلت مجموعة الأغذية والمشروبات، وهي أيضاً من المكونات المؤثرة، ارتفاعاً سنوياً بنسبة 1.1 في المائة، بما يعكس أثرها الملموس في تشكيل الاتجاه العام للتضخم في المملكة.

من جهة أخرى، سجلت مجموعة السلع والخدمات الشخصية ارتفاعاً سنوياً بنسبة 5.1 في المائة خلال العام 2025، مدفوعة إلى حد كبير بأسعار المقتنيات الشخصية الأخرى والتي ارتفعت بنسبة 18.6 في المائة. وفي المقابل، شهدت أسعار مجموعة التعليم تحسناً هامشياً، إذ ارتفعت بنسبة 0.3 في المائة خلال العام. كما ارتفع متوسط الأسعار السنوي لمجموعة المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 1.8 في المائة، بدعم رئيسي من زيادة أسعار خدمات الإقامة بنسبة 2.4 في المائة. وبصفة عامة، سجلت ثلاث مجموعات من أصل ثلاث عشرة مجموعة رئيسية ضمن مؤشر أسعار المستهلكين تراجعاً سنوياً في الأسعار خلال العام 2025، بينما شهدت المجموعات العشر الأخرى زيادات خلال هذه الفترة. إذ انخفضت أسعار مجموعة الأثاث والتجهيزات المنزلية هامشياً بنسبة 0.8 في المائة على أساس سنوي، نتيجة تراجع أسعار السجاد وأغطية الأرضيات والأثاث بنسبة 3.5 في المائة. وبالمثل، تراجعت أسعار مجموعة المعلومات والاتصالات بنسبة 0.7 في المائة على أساس سنوي، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى انخفاض أسعار خدمات معدات المعلومات والاتصالات بنسبة 6.8 في المائة. وفي ذات الوقت، سجلت مجموعة الصحة تراجعاً في الأسعار بنسبة 0.2 في المائة خلال العام 2025، متأثرة بانخفاض أسعار خدمات العلاج وإعادة التأهيل للمرضى المقيمين بنسبة 2.2 في المائة.

الإمارات

سجل مؤشر أسعار المستهلكين في دبي ارتفاعاً بوتيرة معتدلة بنسبة 3.0 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر 2025، وهو مستوى يزيد هامشياً على المتوسط الشهري البالغ 2.9 في المائة المسجل في ديسمبر 2024. وبصفة عامة، بلغ متوسط نمو المؤشر على أساس سنوي 2.8 في المائة خلال العام 2025 مقابل 3.3 في المائة في العام 2024.

وجاء نمو المؤشر مدفوعاً بصفة رئيسية بمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، ذات الثقل الوزني الكبير، التي سجلت زيادة بمتوسط شهري قدره 5.1 في المائة ونموً سنوياً بنسبة 6.4 في المائة خلال العام 2025، مقارنة بمتوسط نمو بلغ 6.7 في المائة في العام 2024. وفي السياق العام، وصل تضخم السكن في دبي إلى أدنى مستوياته في ديسمبر 2025 خلال 33 شهراً سابقة، ومن المتوقع أن يواصل اتجاهه الهبوطي خلال العام 2026. كما سجلت مجموعة الأغذية والمشروبات، ثالث أعلى المكونات من حيث الثقل الوزني في المؤشر، زيادة بمتوسط شهري قدره 1.2 في المائة خلال شهر ديسمبر 2025 مقابل 1.3 في المائة في الفترة السابقة، إلا أنها ظلت مستقرة نسبياً على مستوى العام بأكمله، إذ لم يتجاوز نموها السنوي 0.2 في المائة، مقابل متوسط نمو سنوي بنسبة 2.3 في المائة في العام 2024.

وفي المقابل، سجلت مجموعة النقل، ثاني أكبر مكون من حيث الثقل الوزني، تراجعاً سنوياً في متوسط الأسعار بنسبة 2.5 في المائة خلال العام 2025، مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 2.2 في المائة في العام 2024، الأمر الذي ساهم في تعويض جزء من الارتفاع الذي سجلته المجموعتين السابقتين ضمن مؤشر أسعار المستهلكين خلال هذه الفترة. وبصفة عامة، لم تسجل سوى مجموعة واحدة من بين 13 مجموعة فرعية للمؤشر في دبي تراجعاً سنوياً في ديسمبر 2025، بينما شهدت ثلاث مجموعات من أصل ثلاث عشرة مجموعة انخفاضاً في متوسط الأسعار السنوي خلال العام 2025 بأكمله. وعلى صعيد توقعات متوسط نمو التضخم السنوي، جاء متوسط التضخم السنوي في دبي للعام 2025 (2.8 في المائة) أعلى بشكل معتدل من تقديرات صندوق النقد الدولي لمتوسط التضخم العام في دولة الإمارات خلال العام ذاته (1.5 في المائة)، كما تجاوزت توقعات مصرف الإمارات المركزي البالغة 1.8 في المائة.

أما على مستوى الإمارات، ظل التضخم في الربع الثاني من العام 2025 عند مستويات منخفضة، مسجلاً نمواً هامشياً بلغت نسبته 0.6 في المائة خلال هذه الفترة، وفقاً لأحدث نسخة تم نشرها للتقرير الاقتصادي ربع السنوي الصادر عن المصرف المركزي. ويعزى هذا الأداء المحدود إلى تراجع أسعار الغذاء وانخفاض تكاليف النقل. كما خفض المصرف المركزي توقعاته لمعدل التضخم السنوي في الإمارات للعام 2025 بمقدار 40 نقطة أساس ليصل إلى 1.5 في المائة، نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع أسعار السلع غير المرتبطة بالطاقة. وفي المقابل، رجح المصرف المركزي ارتفاع معدل التضخم هامشياً إلى 1.8 في المائة خلال العام 2026.

قطر

شهد معدل التضخم في قطر زيادة بنسبة 2.0 في المائة على أساس سنوي خلال ديسمبر 2025، مسجلاً ثاني أقل متوسط نمو سنوي لمعدل التضخم بين الدول الخليجية. وجاء هذا النمو المعتدل في معدل التضخم بعد فترة سجلت خلالها ثمانية من أصل أحد عشر مؤشراً فرعياً ضمن مؤشر أسعار المستهلك زيادات خلال ديسمبر 2025، مما رفع من وتيرة نمو التضخم التي كان من الممكن أن تكون أقل لهذا الشهر. وشهدت مجموعة الغذاء والمشروبات، إحدى المجموعات ذات الوزن الأكبر في مؤشر أسعار المستهلك القطري، ارتفاعاً بنسبة 0.6 في المائة على أساس سنوي خلال ديسمبر 2025. في المقابل، ارتفع مؤشر الإسكان والمياه والكهرباء والغاز، وهو مؤشر فرعي آخر ذو وزن كبير، بنسبة 1.5 في المائة على أساس سنوي خلال الشهر نفسه.

كما ساند الارتفاع المعتدل في التضخم السنوي زيادة مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 3.3 في المائة خلال ديسمبر 2025. وعلى العكس من ذلك، سجلت ثلاث من المجموعات الفرعية الـ11 انخفاضات، مما خفف جزئياً من الزيادة الإجمالية في مؤشر أسعار المستهلك. وانخفض مؤشر الصحة بنسبة 0.7 في المائة، بينما انخفض مؤشر النقل بنسبة 0.4 في المائة خلال الفترة نفسها.

البحرين

ظل معدل التضخم في البحرين شبه مستقراً، وسجل ارتفاعاً سنوياً محدوداً بنسبة 0.5 في المائة في ديسمبر 2025، فيما أنهى مؤشر أسعار المستهلكين العام الشهر عند مستوى 101.6 نقطة. وعلى أساس شهري، تراجع المؤشر بنسبة 0.7 في المائة خلال الشهر. وسجلت البحرين أدنى معدل تضخم على مستوى الدول الخليجية التي نشرت بياناتها لشهر ديسمبر 2025. ويعزى هذا الاستقرار النسبي للتضخم السنوي إلى تراجع الأسعار في سبع مجموعات من أصل إحدى عشرة مجموعة فرعية ضمن المؤشر العام. إذ شهد مؤشر السكن والمياه والكهرباء أكبر انخفاض بنسبة 5.5 في المائة، تلاه مؤشر الأثاث والتجهيزات المنزلية والصيانة الاعتيادية للمنازل، إضافة إلى مؤشر الاتصالات، اللذان سجلا انخفاضين سنويين بنسبة 1.9 في المائة و1.8 في المائة، على التوالي في ديسمبر 2025. وفي المقابل، انخفض مؤشر الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.2 في المائة على أساس سنوي، فيما سجل مؤشر التعليم نمواً أعلى نسبياً بلغت نسبته 2.8 في المائة خلال الفترة ذاتها.

عمان

سجل مؤشر أسعار المستهلكين في عمان ارتفاعاً سنوياً بنسبة 1.5 في المائة في ديسمبر 2025، مقارنة بنمو بلغت نسبته 0.7 في المائة في ديسمبر 2024. وعلى الرغم من ذلك، اتخذ معدل التضخم في السلطنة اتجاهاً هبوطياً على مدار العام. وقد جاء الارتفاع المحدود مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع مؤشر الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.1 في المائة على أساس سنوي، وهو ثاني أكبر المكونات من حيث الثقل الوزني ضمن المؤشر. ووفقاً للحكومة العمانية، فإن اعتدال معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة يعود إلى تطبيق سياسات استباقية استهدفت ضبط الضغوط التضخمية. وشملت هذه الإجراءات، التي طبقت للحد من آثار التضخم الناتج عن جائحة كوفيد-19، تقديم دعم موجه للسلع والخدمات الأساسية، الأمر الذي ساهم في الحد من انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية على الأسواق المحلية، ودعم حماية مسار النمو الاقتصادي الوطني في السلطنة.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويتية") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد-البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست